المصالحة الوطنية في العراق

العقد ..... ومعالم الطريق .....

الأستاذ الدكتور

نديم الجابري

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

عضو مجلس النواب العراقي

مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر

- بغداد 2008 -

بسم الله الرحمن الرحيم

(و اعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)

صدق الله العظيم

آل عمران / 103

الاهداء

الى نبينا الأكرم.....

محمد بن عبد الله

صلى الله عليه وآله وسلم .....

حباً .....

اقتداءاً .....

طاعة .....

المصالحة الوطنية في العراق
العقد .... ومعالم الطريق

الأستاذ الدكتور

نديم الجابري

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

عضو مجلس النواب العراقي

لا تزال قضية المصالحة الوطنية في العراق موضع جدل موسع في الأوساط السياسية والأكاديمية . وقد اختلفت مذاهب الداعين للمصالحة ؛ وتباينت تفسيراتهم ومقاصدهم , فالبعض يتحدث عن مصالحة سياسية ضيقة ؛ والآخر يتحدث عن مصالحة اجتماعية واسعة ؛ والبعض يتعاطى مع المصالحة كضرورة وطنية ؛ والآخر يتعاطى معها كترف سياسي . والبعض يتحدث عن مصالحة توافقية ترضي الأطراف جميعها ؛ والاخر يتحدث عن مصالحة تنافرية تقوم على كسر إرادة الخصم ؛ وجعل معادلة الصراع معه صفريه .

مع ذلك ؛ لم يتم تحديد ماهية المصالحة المطلوبة وعقدها من الأطراف المعنية جميعها . وهذا الواقع يحتمل أمرين : أولهما عدم توافر الإرادة السياسية لدى أطراف الصراع للوصول الى المصالحة الوطنية . وثانيهما فقدان القدرة على تحديد عقد المصالحة وتفهمها . وفي كلتا الحالتين لابد أن نضع علامة إستفهام حول نوايا أطراف الصراع جميعها .

وفي هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية :

ما المقصود بالمصالحة الوطنية ؛ وما مدى ضرورتها ؟

ما هي العقد التي تحول دون الوصول اليها ؟ وما هي أبرز معالم الطريق التي قد تفيد الوصول الى المصالحة الوطنية الشاملة ؟

ما المقصود بالمصالحة الوطنية :

لقد تباينت التفسيرات السياسية لماهية المصالحة الوطنية ؛ كل حسب خلفيته الفكرية و فهمه لطبيعة الصراع الدائر في العراق. فالقوى السياسية التي تعتقد إن الصراع في العراق أخذ طابعاً سياسياً ؛ تذهب الى القول بضرورة أن تكون المصالحة سياسية والقوى التى تعتقد أن الصراع أخذ طابعاً اجتماعياً , تذهب الى القول بضرورة أن تكون المصالحة مجتمعية .

وهنا ليس بمقدرونا قبول الرأي الذي يذهب الي القول بضرورة أن تكون المصالحة مجتمعية للأسباب الآتية :-

1- لا توجد أرضية فقهية ساندة او مسوغة للتطرف لدى المذاهب الإسلامية السائدة في العراق . فالمذهب الحنفي يعد من أكثر المذاهب السنية اعتدالاً ؛ ومن أكثرها إقتراباً للمذهب الجعفري من الناحيتين الفقهية والتاريخية . والمذهب الجعفري الاثنا عشري يعد من أكثر المذاهب الشيعية اعتدالاً.

لذلك لم تعرف الدولة العراقية منذ نشوئها أي صراعات مذهبية منظمة ومشرعنة .بل أن الأنصهار الإجتماعي القائم بين أتباع المذاهب الاسلامية المختلفة في العراق كان عاملاً أساسياً في السلم الاجتماعي وعملية بناء الدولة .

2- لم يعرف الفكر القومي السائد في العراق الأطروحات الشوفينية المتطرفة ؛ إلا في حدود ضيقة جداً ؛فالقومية العربية واطروحتها الفكرية كانت متسامحة ؛والقومية الكردية وإطروحاتها الفكرية كانت متسامحة أيضاً . كما إن الإنصهار الإجتماعي القومي كان عاملاً مهما في استتباب السلم الاجتماعي .

أضف الى ذلك ؛ نلاحظ أن منحى الصراع القومي في العراق أخذ اتجاهاً خارجياً وليس داخلياً ؛ فالقومية العربية دخلت في صراع تاريخي طويل مع القومية الفارسية ؛ والقومية الكردية دخلت في صراع تاريخي طويل مع القومية التركية ؛ إن منحى الصراع القومي الخارجي ساعد في تضييق حدة الصراع القومي الداخلي في العراق

3- أما الحديث عن الإضطهاد الذي تعرضت له الطائفة الشيعية والقومية الكردية إبان عهد البعث (1968- 2003) ؛ أو الحديث عن إضـطهاد الطائفة السـنية بعد 9 نيسـان 2003 كحجة في تأصـيل الصـراع إجتماعياً فلا يمكن قبوله من الناحية العلمية وذلك للأسباب الآتية :-

أ- إن الإضـطهاد الذي تعرضـت له تلك الطوائف ؛ لم يكن إضـطهاداً إجتماعياً إنما كان إضطهاداً سياسياً مارسته أنظمة الحكم وليس المجتمع .

ب- اضـف الى ذلك ظهرت صـيحات احتجاج اجتماعية ضـد أنظمة الحكم التي مارست الإضطهاد الإجتماعي . فالمرجع الشيعي الأعلى محسن الحكيم حرم مقاتلة الكرد فى الستينات ؛ ولم تصدر أي فتوى سنية تجوز اضطهاد الشيعة ابان عهد البعث .

والمرجعيات الشـيعية المعاصـرة وفي مقدمهم سـماحة الشـيخ محمد اليعقوبي وسماحة السيد علي السيستاني حرما الاضطهاد الطائفي ؛والمرجعيات السنية المعاصرة وفي مقدمتهم هيئة علماء المسلمين حرمت تكفير الشيعة أومقاتلتهم .

في ضـوء ذلك ؛ لا يسـعنا الا قبول الرأي الذي يذهب الي ضـرورة أن تكون المصـالحة ذات صـيغة سياسية ؛ مع معالجة الاحتقانات الاجتماعية التي تسببت بها حادثة تفجير المراقد المقدسة في سامراء . والتحوط من الاحتقانات الاجتماعية القومية المحتملة التي قد تتسبب بها مشكلة كركوك إذا ما حسمت بطريقة قسرية أهملت بموجبها إرادة أطراف الصراع الاخرى .

أضـف الي ذلك ؛ ينبغي الحذر من القوى السـياسـية التي تحاول تفسـير الصـراع اجتماعيا ؛لان هذا التفسير القسري يعد محاولة للتحشيد الطائفي أو العرقي بغية إيجاد مسـوغات لوجودها ولدورها لأطول مدة ممكنة حتى لو كان ذلك على حساب السلم الاجتماعي .

ولعل الصـــراعات الشـــيعية – الشـــيعية التي حدثت في الوســـط والجنوب والصـراعات السـنية – السـنية التي حدثت في غرب العراق تثبت صـحة ما ذهبنا اليه من تفسير سياسـي للصـراع ؛ فالصـراع المسـلح بين المجلس الاعلى والتيار الصدري ؛والصراع السياسي بين حزب الفضيلة وحزب الدعوة كلها صراعات حدثت في إطار مكون اجتماعي واحد ؛ لذلك يصـــبح من الصـــعب القول ان الائتلاف العراقي الموحد يمثل المكون الشيعي ؛انما يمثل جزءا منه .

والصـراع المسـلح الذي إندلع ما بين القاعدة وقوى سنية أخرى حدث ضـمن إطار مكون اجتماعي واحد . بل ان الخلاف السـياســي اندلع داخل أروقة جبهة التوافق السنية , الامر الذى يصعب معه القول بأنها تمثل المكون السني انما تمثل جزءاً منه .

كما إن عدم دخول الحزب الاسلامي الكردستاني ضمن قائمة التحالف الكردستاني وما رافق ذلك من اعمال مسـلحة محدودة يجعل من الصـــعب القول بأن التحالف الكردستاني يمثل المكون الكردي ؛ انما يمثل جزءاً منه .

إن تهشم هذه المنظومـات الفئويـة التي أسست عليها التجربـة الجـديـدة بعد 9 نيسـان 2003 يضـع الصـراع في إطاره السياسـي الصـرف . إن وضـع قضـية المصـالحة الوطنية ضـمن هذا الاطار يشـكل مدخلاً مناسـباً لرسم معالم طريق قد توصلنا الى المصالحة الوطنية الشاملة التي لايمكن أن تكون ترفا سياسيا أو فكريا ؛ انما هي ضـرورة وطنية لتحقيق الأمن والاسـتقرار في العراق . وان الاحتكام الى لغة السلاح لن تؤدي الا الى نمو الكراهية والعنف المتقابل .

عقد المصالحة الوطنية :-

لعل فقدان الارادة السياسية الجدية للمصالحة الوطنية لدى أطراف الصراع الاساسية راجع الى حد كبير ؛ الى مجموعة من العقد السايكلوجية (النفسية) والسياسية ؛ والتي يمكن تبيانها بالشكل الآتي :-

أولاً : العقد السايكلوجية (النفسية) :

في ضوء المعطيات القائمة ليس بمقدورنا إلا أن نقر بوجود عقد سايكلوجية لدى النخب السياسية التي تتحكم بماهية المصالحة الوطنية ومستقبلها سواء أكانت تلك النخب من داخل العملية السياسية أو من خارجها .

ولعل أبرز تلك العقد ما يأتي :-

1- عقدة الثأر والا نتقام :-

لقد شكلت عقدة الثأر والانتقام احدى معوقات المصالحة الوطنية . ويمكن تلمس أثر هذه العقدة في السلوك السياسي لأطراف الصراع بسهولة بالغة :

فمعظم النخب السياسية التي تولت مقاليد الأمور بعد التاسع من نيسان 2003 تلبستها نزعة الثأر والانتقام من الماضي (نظام الحكم السابق) ؛ وتحميله المسؤولية الكاملة عما حل بها من اضطهاد ؛ وما حل بالعراق من خراب ودمار وفتن .

لذلك نلحظ أن خطابها السياسي يكثر من استخدام مصطلحات تفيد هذا المعنى مثل (المقابر الجماعية) و(دماء الشهداء) و (ضحايا النظام السابق)

و (السجناء السياسيين) وغيرها من المصطلحات التي تفيد التحشيد العدائي تجاه الماضي .

وانطلاقا من هذه النزعة انصرفت هذه النخب الى ممارسة أساليب اقصائية تجاه الخصم (الماضي) كحل المؤسسات الامنية والعسكرية والاعلامية ؛ وتأسيس المحكمة الجنائية العليا لمحاكمة رموز النظام السابق ؛ ووضع تشريعات تفيد هذا المعنى كقانون اجتثاث البعث أو قانون المساءلة والعدالة وغيرها .

ورغم إن هذه الاجراءات والتشـريعات تمثل اسـتجابة سـايكلوجية لنزعة الثأر والانتقام بيد أن تلك النخب تعتقد أنها تمثل نوعاً من الوفاء لدماء الشهداء .

وبالمقابل ؛ يمكن تلمس أثر هذه العقدة في السلوك السياسي للنخب السياسية التي فقدت السـلطه في التاسـع من نيسـان 2003 . إذ أن تلك النخب لم تقم بمراجعة تجربتها ؛ وتشـخيص مكامن الخلل فيها ؛ انما اكتفت في خطابها السـياسـي على التركيز على مفردات تعبوية (كالاحتلال) و(الخونة والعملاء) ؛و (المؤامرة) وغيرها .

ويتحدثون عن رفض المصالحة مع من يسمونهم (بالخونة والعملاء) ويتوعدونهم بالثأر والانتقام دون الالتفات لنوعية التحولات السـياسـية التي حدثت بعد التاسـع من نيسان 2003 والاسباب التى أدت اليها.

والراجح إن عقدة الثأر والانتقام المتبادلة تضـعف الارادة السـياسـية لقبول مبدأ المصالحة الوطنية لدى أطراف الصراع جميعها ؛ وتحول دون الشروع بها .

2- <u>عقدة الضحية والجلاد</u> :-

إن عقدة الضـحية والجلاد مثلت هي الأخرى إحدى معوقات المصـالحة الوطنية ؛ إذ نلحظ ان كل طرف من أطراف الصـراع يتحدث عن نفسـه بوصـفه الضـحية ويتحدث عن الاخر بوصفه الجلاد .

فالنخب السياسية التي صعدت بعد 9 نيسان 2003 ؛تركز في خطابها السياسي على ما تسميه (بجرائم النظام السابق) وبذلت جهداً مكثفاً لتوثيق تلك الممارسات على الأرض كوضـع نصـب تذكارية وإقرار مشـروع حماية المقابر الجماعية وإحياء مناسبات معينة تفيد هذا المعنى ؛ بل ثبتت تلك الوقائع في ديباجة الدستور الدائم .

كل ذلك لتوصيف نفسها بأنها الضحية والآخر هو الجلاد .

وبالمقابل ؛ نلحظ أن النخب السياسية التي فقدت السلطة في 9 نيسان 2003ذهبت الى نفس هذا المذهب السايكلوجي ؛ إذ إنها تجاوزت وقائع الماضي وركزت في خطابها السياسي على ما تسميه بجرائم الحكم الحالي .

لذلك تتحدث عن ضحايا بشرية واعتقالات عشوائية واقصاء وظيفي وما شابه ذلك كتوكيد على أنها الضحية والآخر هو الجلاد .

إن عقدة الضحية والجلاد المتبادلة حالت دون الشروع بالمصالحة الوطنية بحكم استحالة التعايش ما بين الضحية والجلاد فالضحية بمثابة الشاة والجلاد بمثابة الذئب ؛ فلا يمكن التعايش بينهما .

ويبدو أن هذه العقدة ولدت أزمة ثقة بين أطراف الصراع ؛ اقتضت وجود تدخلات خارجية للشروع بالمصالحة الوطنية ؛ الامر الذي عقد المشكلة ؛ واخرجها من اطارها المحلي لذا نلاحظ ان مشروع المصالحة الوطنية انطلق تحت خيمة جامعة الدول العربية عام 2005 ؛ ومثل ذلك المؤتمر المحاولة الوحيدة الجادة على صعيد المصالحة الوطنية في العراق .

2- عقدة فلسفة الغلبة :-

تعد فلسفة الغلبة واحدة من أسس الحكم العربي على مر التأريخ , باستثناء الحكم النبوي والراشدي . وقد حالت هذه الفلسفة دون عملية بناء حكم عربي ديموقراطي ؛ وتركت أثرها الملموس في السلوك السياسي العربي .

لذلك لم تعرف المجتمعات العربية غير الحكم الاستبدادي نظاماً ؛ ولم تتعايش إلا معه لدرجة أنها قبلت بمقولة ان (الحكم عضوض) بمعنى ان من يعض عليه بأسنانه لايعطيه لغيره ولا يشاركه فيه إلا إذا تكسرت أسنانه .

ويبدو أن هذه الفلسفة كانت ملموسة لدى نظام حكم البعث (1968- 2006) فالشرعية لديهم كانت آتية من قدرتهم على القبض على مقاليد السلطة بواسطة "الانقلاب" .

فالانقلاب مثل لديهم " شرعية ثورية " تبيح لهم تمثيل العراق والتصرف به كما يشاؤون . والانقلاب كما لا يخفى على أحد يعد نوعاً من أنواع الغلبة التي تحتكم الى شرعية القوة . لذا لا يحق لأحد إقصائهم عن السلطة أو مشاركتهم فيها على حد قولهم ؛ وقد تم التعبير السياسي عن هذا المنحى ؛ في ادبياتهم السياسية بمقولة " الحزب القائد " التي حالت دون تأسيس جبهة وطنية حقيقية تضم قوى سياسية

من لون سياسي مغاير . لذلك لم تسع حكومة البعث الى أي محاولة جادة لاحتواء المعارضة العراقية في الداخل أو الخارج ؛ ولم تسع للتصالح معها ؛ لان ذلك يتعارض مع سياسة الغلبة التي قبضوا على السلطة بموجبها .

إن عقدة الغلبة لم تسلم منها النخب السياسية التي قبضت على السلطة بعد 9 نيسان 2003 ؛ فهذه النخب تعتقد ان التغيير الذى حصل فى 9 نيسان 2003 وان تم بمساعدة قوات الاحتلال الاجنبي ؛ بيد أنه ثمرة من ثمار جهادها الطويل ؛ وتضحياتها البشرية على حد قولها .

لذلك ؛ فأن استئثارها بالسلطة أمر تسوغه تلك التضحيات ؛ ولم تكتف تلك القوى بأقصاء القوى السياسية المناوئة للعملية السياسية ؛ انما امتد هذا الاقصاء ليطال حتى القوى السياسية المؤيده للعملية السياسية ممن يعرفون " بقوى الداخل " .

ان هذا الاقصاء أخذ طابعاً ذرائعياً ؛ فان كان الخصم شيعياً أتهم بأنه " بعثي "؛ وان كان الخصم سنياً أتهم بأنه " إرهابي " ؛وان كان الخصم كردياً أتهم بأنه " شوفيني "

ويبدو أن القصد من تلك الاتهامات يذهب الى اقصاء تلك القوى طبقا لعقدة الغلبة ومتطلباتها ؛ وان استمرار هيمنة فلسفة الغلبة على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية حال دون الشروع بالمصالحة الوطنية , لأن المشكلة العراقية على حد قول سماحة المرجع الشيخ محمد اليعقوبي واقعة ما بين " الاستئثار والجزع " أي استئثار من طرف ؛ وجزع من الطرف الآخر . وان هذا التنافرما كان له أن يحدث لولا عقدة الغلبة ؛ لأن في السلطة متسع يكفي لتلبية رغبات الجميع وطموحاتهم .

3- <u>عقدة عقلية المعارضة</u> :-

لقد هيمنت عقلية المعارضة على السلوك السياسي للنخب السياسية الشيعية التى استولت على الحكم بعد 9 نسيان 2003 . ان هذه العقلية جاءت ضمن سياق تأريخي طويل ؛ غذتها المعطيات الاتية :-

أ- **الموروث الشـــيعي المعارض :** من الناحية التأريخية مثلت الطائفة الشيعية معارضة دائمة لأنظمة الحكم المتعاقبة منذ وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى نهاية الحكم الاسلامي عام 1924 . لذلك لم يضع فقهاء الشيعة تصورات واضحة لكيفية ادارة الحكم الا نادرا ؛ بينما وضعوا تصورات مختلفة في كيفية ممارسة المعارضة مهما بلغ حجم الاضـــطهاد الواقع عليهم ؛فأســـاليبهم في المقاومة والمعارضة تنوعت حسب الزمان والمكان مستفيدين من رخصة التقية الشرعية .

وقد تأثرت القوى الشـــيعية التي قبضـــت على الســـلطة بعد 9 نيســـان 2003 بهذا الموروث ؛ بمقدار أوبآخر وانعكس ذلك بشكل سلبي على نمط ادارتهم للحكم وموقفهم المتحفظ من المصالحة الوطنية .

ب- **المعارضـة لحكم البعث** : لقد امتدت المعارضـة السياسـية لنظام حكم البعث حوالي خمس وثلاثين سنة ؛ ان هذه المعارضة الطويلة رسخت عقلية المعارضة لدى القوى السياسية التي مارستها ؛ ولم تتخلص تلك القوى من هذه العقلية حتى بعد استلامها السلطه . اذ ترسخت لديها تقاليد سياسية مغايرة لتقاليد الحكم . ان عقلية المعارضة عقلية تشكيكية حذره لا تستطيع ان تتعامل بسهولة مع الخصم ؛ ولا تستطيع احتوائه خوفا من الاختراق ؛ بينما عقلية الحكومة عقلية احتوائية واثقة تستطيع أن تتعامل بسهولة مع الخصم ؛ وتستطيع احتوائه دون الخوف من الاختراق لان القوة بيدها .

ويبدو أن عقلية المعارضـــة ؛ التي هيمنت على النخب الشـــيعية الحاكمة حالت دون احتواء الخصـــم أو التعامل معه حتى بصـــيغة المصـــالحة الوطنية ؛لأن المصـــالحة تنطوي على شيء من التنازل ؛ والتنازل في عرفها السياسي يعد تخلياً عن المبادئ ؛ كما يعد اختراقا قد يفضـي ؛ في نهاية المطاف ؛ الى الانقلاب عليها والاطاحة بها ؛ لذلك لم تتعامل هذه النخب بجدية مع قضية المصالحة الوطنية .

وبالمقابل ؛ نلحظ أن القوى التي فقدت السـلطة في 9 نيسـان 2003 ما تزال تهيمن على سـلوكها السـياسـي عقلية الحكومة ؛ لذلك لم تتعامل بواقعية مع التحولات التي حدثت بعد 9 نيسان 2003 ؛ بل ما تزال تمارس دوراً ؛ هي في الواقع قد فقدته ؛ ولا تستطيع أن تلعبه ؛ وقد حكى لى السيد الرئيس جلال طالباني حكاية تفيد هذا المعنى ؛ ففي أثناء لقاء جرى بين سيادته ومجموعة معارضة ؛ شعر السيد الرئيس بأن هذه المجموعة تتحدث معه بشـيء من التعالي الحكومي وكأنهم مازالوا في الحكم ؛ وقد لفت السـيد الرئيس أنظارهم مازحاً بقوله " إنتبهوا أيها السـادة فأنا الرئيس وأنتم المواطنون ".

أن هذه العقلية أثرت سلباً في سلوكهم السياسي ؛ وحالت دون تفهمهم للواقع الجديد ؛ الذي يقتضي المصالحة الوطنية وليس التخوين أو التكفير .

ويبدو أن هذا التداخل السايكلوجي المقلوب حال دون الشروع بالمصالحة الوطنية ؛ فالقوى الحاكمة تتصرف بعقلية المعارضة ؛ لذلك لا يسعها التقدم بمشروع جدي للمصالحة الوطنية الشاملة خوفاً من الاختراق .

ولجأت بدلاً من ذلك ؛ الى تقنين حالة الاقصاء . والقوى المعارضة تتصرف بعقلية الحكومة ؛ ولذلك لا يسعها أن تتفهم الواقع الجديد أو تتصالح معه , ولجأت بدلاً من ذلك الى تخوينه أو تكفيره وحمل السلاح بوجهه .

ان تلك الانماط من السلوك السياسي المتبادل أدت الى نحر مشروع المصالحة الوطنية فى مهده .

ثانيا : العقد السياسية : -

إضـافة الى ما سـبق ؛ نلمس ان هناك عقد سـياسـية حالت دون الشـروع بالمصـالحة الوطنية ؛ ان تلك العقد تعد من العقد التي يصـــعب التوافق عليها ما بين أطراف الصراع في العراق نظراً لحدة الاختلاف حولها ؛ ولعل أهمها ما يأتي :-

1- عقدة الاحتلال :-

تعد عقدة الاحتلال من أهم المعوقات السـياسـية التي تواجه المصـالحة الوطنية ؛ لأن إدراك أطراف الصـراع لهذه العقدة فيه من حدة التباين ما يحول دون التوافق عليها في أي مصالحة محتملة .

فالنخب السـياسـية التي فقدت السـلطة في 9 نيسـان 2003 والقوى العقائدية التي تحالفت معها ؛ تحمل الاحتلال مســؤولية ما جرى في العراق من دمار وفتن ؛ ولا تعترف بالنتائج الســياســية التي ترتبت على هذا الاحتلال بما فيها العملية السـياسـية وتعد القابضـين على السـلطة إما خونه أو كفره لذلك لا يجوز التصـالح معهم على حد قولهم .

أما النخب السياسية الحاكمة فتعد قوات الاحتلال صـديقة وتتعامل معها على هذا الاســاس ؛ وغالباً ما تطلق عليها مصــطلح القوات الصــديقة أو القوات المتعددة الجنسـيات لتمييزها عن مصـطلح قوات الاحتلال ؛ وتعد وجودها على الأراضـي العراقيـة وجوداً قـانونيـا تنظمـة قرارات مجلس الأمن الـدولي ذات الصــلـة ؛ خصــوصــا القرار رقم 1491 مقروناً بموافقة الحكومة العراقية على تمديد ولاية تلك القوات ؛ عليه فأنها تعد أي عمل مسـلح يسـتهدف تلك القوات عملاً ارهابياً ؛ لذلك لا تعترف بالمقاومة ولا تميزها عن الجماعات الارهابية .

ويبدو أن هذه التأصيلات السياسية – الفكرية التي يقدمها أطراف الصراع ؛ ليست كلها تأصـيلات واقعية صـادقة ؛ انما فيها قدر من البراغماتية من كلا الطرفين . فالقوى الحاكمة اتخذت هذا الموقف لأن الاحتلال كان بمثابة المقدمة اللازمة لوجودها في السـلطة ؛ والقوى المعارضــة اتخذت هذا الموقف لأن الاحتلال كان قد مثل السبب المباشر لاقصائها من السلطة .

ان ما ذهبنا اليه لا يعني إنعدام وجود مقاومة وطنية صـــادقة ؛ ولكن بالإمكان تقسيم طيف المقاومة بالشكل الآتي :-

ا - مقاومة وطنية صادقة مدفوعة بدوافع دينية اوقومية .

ب - مقاومة وطنية عاطفية مدفوعة بدوافع اجتماعية أو سايكولوجية .

جـ - مقاومة براغماتية مدفوعة بداوفع مصلحية .

وعلى كل حال ؛ أصبحت عقدة الاحتلال جزءاً من المشكلة ؛ وليست جزءاً من الحل ؛ فالقوى الحاكمة تتوجس من انسحاب القوات الاجنبية ؛ لان ذلك سينشأ حالة من الفراغ الأمني لعدم جاهزية قوات الأمن العراقية ؛ الأمر الذي قد يساعد على عودة النظام الســـابق الى الحكم نظراً لما يمتكله من خبرات أمنية وعسكرية واسعة ؛ ولهذا فأنها سوف لن توافق على انسحاب القوات الأجنبية إلا بضمانات خارجية تحول دون الإطاحة بالتجربة الجديدة . وهذا ما تضمنته وثيقة التفاهم التي وقعها الرئيس الامريكي بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي .

والقوى المعارضـــة تذهب باتجاه معاكس تماماً ؛ باحتســاب ان تلك القوات على حد قولها ؛ ليست حيادية لذا فأنها ليست مؤهلة لرعاية مشروع المصالحة الوطنية , والاولوية ينبغى ان تنصرف باتجاه إنهاء الاحتلال وليس للمصالحة الوطنية .

عليه ؛ يمكن القول أن عقدة الاحتلال حالت دون الشروع بالمصالحة الوطنية من أطراف الصـراع جميعها ؛ نظراً لهذا الإدراك المتباين ما بين أطراف الصـراع لماهية الاحتلال والنتائج التي ترتبت عليه ومستقبله .

2- <u>عقدة المحاصصات :-</u>

شكلت سياسة المحاصصات الطائفية والعرقية التي أسست عليها التجربة الجديدة فى 9 نيسان 2003 إحدى العقد السياسية التي حالت دون الشروع بالمصالحة الوطنية نظراً لاختلاف الرؤى ما بين أطراف الصراع حول هذه السياسة ومدى صلاحيتها في بناء الدولة العراقية .

فالقوى الحاكمة تعتقد بأن سياسة المحاصصات تمثل استحقاقاً وطنيا للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد البعث ؛ وتعويضاً لها عما أصابها من أضرار في تلك الحقبة على حد قولها ؛ لذلك لامجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها.

لذا رسمت الخارطة السياسية الجديدة على اساس المكونات الاجتماعية ؛ وليست على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية فصار الحديث عن تكتل شيعي الأئتلاف العراقي الموحد وتكتل كردي " التحالف الكردستاني " وتكتل سني " جبهة التوافق " وصار الحديث عن حكومة وحدة وطنية او حكومة الشراكة الطائفية كما يسميها البعض .

ويبدو أن خارطة من هذا القبيل كانت مدخلاً مناسباً للقبول بفكرة الفدرالية ؛ وتقنينها في الدستور الدائم ؛ والسعي لاقامتها على اسس فئوية وليست ادارية .

وبالمقابل ؛ نرى أن القوى المناوئة للعملية السياسية تعتقد ان سياسة المحاصصات الفئوية لا تتسق تأريخيا مع عملية بناء الدولة العراقية ؛ ولا تتسق مع عملية إعادة بنائها من جديد ؛ لأن هذه السياسة ستكون على حساب المواطنة والكفاءة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ؛ والأكثر من ذلك أنها تعتقد أن هذا التأسيس الفئوي سيفضي الى التفريط بالوحدة الوطنية ؛ وما الفدرالية إلا خطوة بهذا الاتجاه على حد قولها ؛ لذلك رفضتها وتمسكت بالدولة المركزية أو الدولة اللامركزية كاتجاه أقصى .

وفي ضوء ذلك ؛ نلمس مدى الصعوبة في التوفيق ما بين هذه الرؤى المتباينة ؛ الأمر الذي سيجعلها عقدة تحول دون الشروع بالمصالحة الوطنية .

3- <u>عقدة الشرعية :-</u>

يعتقد كل طرف من أطراف الصراع أنه صاحب السلطة الشرعية ؛ وينفي الشرعية عن الطرف الآخر. فالقوى الحاكمة تعتقد أنها تمتلك الشرعية الشعبية بأحتساب أنها قبضت على السلطة عبر صناديق الاقتراع , ولا دخل للاحتلال بذلك , وما الخصم سوى مغتصب للسلطة ؛ التي استولى عليها بانقلاب عسكري ؛ لذلك فأن العمل على إزاحته عن السلطة جائزة بكل الوسائل المتاحه بما فيها الاستعانه بقوات أجنبية . أما

القوى المعارضــة فتعتقد بدورها انها صــاحبة الســلطة الشــرعية لأنها حازت عليها عبر ما تسميه " بالشرعية الثورية " ؛ وما الخصم سوى مغتصب للسلطة استحوذ عليها عن طريق التواطؤ مع قوات الاحتلال ؛ وما الانتخابات سوى سيناريو وضعته قوات الاحتلال لتجميل الصورة المشوهة على حد قولها .

وضـمن هذه القناعات , قامت القوى الحاكمة بتفكيك الدولة العراقية ؛ وإعادة تشـكيلها من جديد كمنحى توكيدي لعدم الاعتراف بســلطة البعث وما أفرزته من قوانين ومؤسسات وثقافة ومنهج 0بينما تقوم القوى المعارضة بالمقابل على رفض شرعية السلطة الجديدة وما أفرزته من قوانين ومؤسسات و ثقافة ومنهج .

من هنا ؛ طفت على السطح مشاكل معقده بين أطراف الصراع حول قضايا جوهرية تمس العهد الجديد فهناك خلاف واسـع حول الدسـتور الدائم ؛ وشـكل الدولة , ونظام الحكم ؛ والمنهج الاقتصــادي ؛ والعلاقات الخارجية ؛ وطريقة بناء المؤســســات الأمنية والعســكرية ؛ فضــلاً عن الخلافات الحادة حول القوانين النافذه ذات الطبيعة الثأرية كقانون اجتثاث البعث وما ترتب عليه من اجراءات اقصــائية لكبار الموظفين والقيادات العسكرية والامنية لرجال الحكم السابق .

والراجح أن الوصول الى حلول توافقية ما بين أطراف الصراع حول هذه القضايا سيواجه بصعوبات بالغة قد تحول دون الشروع بالمصالحة الوطنية ؛ لأن القوى الحاكمة تعد هذه القضايا مكتسبات لا يمكن التراجع عنها ؛ والقوى المعارضة تعد هذه القوانين والاجراءات تجاوزات باطلة ويجب الغاؤها .

ولابد من التنويه ؛ الى أن الحديث عن الشــرعية من طرفي الصــراع لا يخلو من الغرضـية ؛ لأن شـرعية الاحتلال تعني إغتصـاب الدولة , وشـرعية الانقلاب تعني إغتصاب السلطة وكلاهما لا يعد شرعية .

لذلك ؛ لا يبقى أمام القوى الحاكمة إلا التمسـك بشـرعية الانتخابات والحفاظ على نزاهتها ؛ والسـعي للحصـول على شـرعية الإنجاز عن طريق اعتماد المصـالحة الوطنية الشـاملة كمدخل للأمن والاسـتقرار , وتلبية الحاجات الاسـاسـية للوطن والمواطن ؛ وعلى القوى المعارضــة التخلي عن الســلاح في الصــراع الداخلي ؛

والاحتكام الى صناديق الاقتراع باحتسابها مصدر الشرعية الوحيد لتولي السلطة وتداولها .

معالم الطريق نحو المصالحة الوطنية :-

إن الحديث عن العقد السايكلوجية والسياسية لا يعني انعدام فرصة الحديث عن المصالحة الوطنية ؛ بقدر ما يعني تشخيص المشكلة ؛ والبحث عن حلول واقعية لها .

صحيح أن الحديث عن مصالحة وطنية شاملة وفورية قد يبدو ضرباً من الخيال ؛ بيد أن وضع معالم طريق نحو المصالحة الوطنية يبدو ضرباً من الواقعية السياسية ؛ التي قد توصلنا الى الهدف ولو بعد حين ؛ أما الحديث عن مصالحة فورية فالراجح أنها غير واردة فى الوقت الراهن ؛ وذلك للأسباب الآتية :-

ا - جسامة العقد السايكلوجية والسياسية التي تعترض طريقها .

ب - لم تصل أطراف الصراع الى حالة من توازن القوى أو ما يسمى بالرعب المتبادل لكي تشرع في المصالحة الوطنية .إذ أن نقطة التوازن هى الارضيه التى تلزم أطراف الصراع بأتباع اسلوب التفاوض والحوار المفضيان الى المصالحة الوطنية

جـ - مازالت المداخلات الاقليمية والدولية تحول دون توفر الإرادة السياسية لدى أطراف الصراع للقبول بمبدأ المصالحة الوطنية .

ان صعوبة الوصول الى المصالحة الوطنية الفورية ينبغى ان لا يدفعنا الى اليأس وتحكيم لغة السلاح بقدر ما يدفعنا لوضع معالجات واقعية قد تشكل معالم طريق للوصول الى الهدف على مراحل . ولعل أهم هذه المعالم مايأتي :-

أولاً:- المسلمات :-

1 - يجب أن يكون معلوماً لدى أطراف الصراع بأن الوصول الى المصالحة الوطنية الشاملة بشكل فوري يعد ضرباً من الخيال . ولكن يجب أن تعلم تلك الأطراف في الوقت نفسه انها لا تملك بدائل أخرى عن المصالحة الوطنية الشاملة. من هنا عليها أن تتعامل مع موضوعة المصالحة بقدر عال من الواقعية السياسيه , وتبتعد قدر

الإمكان عن الديماغوجية فى اطروحاتها المتعلقة بالمصالحة ؛لأن الحروب الأهلية لا غالب فيها فالجميع خاسرون .

2- ووفق منهج الواقعية السياسية ممكن ان تصل أطراف الصراع الى المصالحة الشاملة عبر اتباع نموذج كيسنجر التفاوضي المسمى باستراتيجية (خطوة خطوه) والذى يبدأ بمعالجة القضايا الثانويه كمدخل لزرع الثقه ثم ينتقل فى مرحلة لاحقه لمعالجة القضايا الشائكة .

3- يجب ان تتخلى أطراف الصراع عن العقد السايكلوجية التى اتسم بها سلوكها السياسى فى السنوات المنصرمة ان هذا التخلي سيكسر الحاجز النفسى ويمهد الأرضية المناسبة لمعالجة العقد السياسية الشائكة .

4- من الضرورى أن تحافظ أطراف الصراع على السمة السياسية للصراع وان لا يحاول أي منهم أن يصعد وتيره الصراع ليوصله الى مستوى الصراع الأجتماعي عن طريق سياسة التحشيد الطائفي أو القومي .

5- من الضروري أن تضع أطراف الصراع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئويه والحزبية ؛ لذلك يجب أن لا تسعى تلك الأطراف الى جعل معادلة الصراع صفرية لأحد الأطراف لأن ذلك سيضطره الى الاستمرار فى خوض الصراع المسلح الى مالانهايه .

6- ان مشروع المصالحة الوطنية لا يتم عبر المؤتمرات والمهرجانات إنما عبر الحوار غير المشروط والمقترن بروح التسامح والعفو والواقعية السياسية

7- ان مشروع المصالحة الوطنية لا يتم عبر الوعود إنما عبر الأجراءات العملية لأن الوعود قابله للتسويف بينما الاجراءات وقائع ملموسة .

8- على أطراف الصراع أن تبقي الصراع ضمن إطاره المحلي وان لا تعطيه بعداً دولياً أو اقليمياً , لأن وضع الصراع خارج إطاره الوطني سيزيده تعقيداً . وإذا كان هناك ضرورة لرعاية دولية أو اقليمية لمشروع المصالحة الوطنية فلتكن ضمن الإطار المساند والمنظم .

ثانيا : <u>الاجراءات :-</u>

1- من الأفضل أن تتم عملية المصالحة الوطنية عبر مرحلتين أساسيتين هما:-

ا – **المرحلة الأولى** : مصالحة بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية لتوحيد الرؤى حول القضايا الوطنية المختلف عليها .

ب- **المرحلة الثانية** : مصالحة بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية من جهة ؛ والقوى السياسية المناوئة للعملية السياسية من جهة أخرى .

2- فتح حوار غير مشروط بين أطراف الصراع ؛ لابد ان ينتهي الى القبول بمبدأ المصالحة الوطنية ؛ والتعهد بالتزامات فورية محددة ؛ اذ تقع على القوى المشاركة في العملية السياسية الالتزامات الفورية الآتية :-

ا – إعلان العفو العام والشامل ؛ وتطبيقه فوراً بدون أي معوقات سياسية أو بيروقراطية .

ب- إلغاء القوانين ذات الطبيعة الثأرية وما ترتب عليها من اجراءات .

جـ - التخلي عن سياسة المحاصصات الفئوية , واعتماد مبدأ المواطنة بدلا منها .

د - وضع جدولة زمنية لخروج القوات المتعددة الجنسيات من العراق .

كما تقع على القوى المناوئة للعملية السياسية الالتزامات الفورية الاتية :-

أ- الكف عن خطابات التعبئة الدينية أو القومية ؛ التي تستهدف العملية السياسية .

ب- التعهد بعدم القيام بأي عمل مسلح من شأنه أن يستهدف المدنيين او الممتلكات العامة أو قوات الأمن العراقية .

جـ - القبول بمبدأ الانتخابات كوسيلة وحيدة لتولي السلطة وتداولها ؛ مع الاحتفاظ بحقهم في مراجعة النصوص الدستورية والقانونية المنظمة للانتخابات .

3 - في أعقاب ذلك ؛ تقوم الحكومة العراقية بأطلاق مبادرة مصالحة وطنية يتوقع منها القبول النسبي من القوى المعارضة لأنها تتضمن جزءاً من طروحاتها ومطاليبها .

4- ثم تنطلق حوارات جادة بين أطراف الصراع حول القضايا الشائكة كالدستور الدائم ؛ وشكل الدولة ؛ ونظام الحكم ؛ وهوية الدولة ؛ والمنهج الاقتصادي ؛ وصولاً الى قدر معقول من التوافق حولها , خصوصا أن تلك القضايا لا تعد من المسلمات القدسية بحيث يتم التمسك بها على حساب الدم العراقي .

5 - وبعد حدوث هذا التوافق الجوهري ممكن الحديث عن " عقد سياسي شامل " تراجع فيه التجربة الجديدة بالمقدار التي يقومها ويأخذ بيدها ؛ ولكن في كل الأحوال ؛ يجب أن لا يفضي هذا العقد الوطني الشامل الى التفريط بمبدأ الانتخابات والتداول السلمي – الدوري للسلطة أو التراجع عن جزء منه , باحتساب أن ذلك يعد أهم المنجزات التي حصل عليها الشعب العراقي إبان العهد الجديد , ولكونها الضمانة الوحيدة لعدم عودة الاستبداد الى العراق من جديد .